

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 493 @ العمل يرفع الجهل (مجمع الألف) . أمّا في العمل فقد قال بجوازها الإمام الأعظم لأمره خير به بين عقدين صحيحين مختلفين والجهالة في العمل ترفع عند المباشرة خلافاً لهما أي قال لا يجوز لأن العمل عقود عليهما واحد والأجوران مختلفان ولا يدري أيهما يجب ولا يجوز (مجمع الألف) . ويلزم إعطاء الأجرة على موجب الصورة التي تطهر فرفعاً أي أجرة تلك الصورة التي شرطت ، وفي هذا ثلاثة احتمالات : 1 - حُصول الصورة المرددة كلها ، 2 - عدم حُصول شيءٍ منها ، 3 - عدم حُصول إحداها فقط . والبيح في ذلك كله مستوفى في الشرح الآتي : أمّا تريد الأجرة زيادة عن ثلاث صور كالأربع أو خمس فلا يجوز (انظر المادة 316) . غير أنّه يشترط خيار التّعيين في البيع دون الإجارة والفرق بينهما هو أن الأجرة إنمّا تجب في الإجارة بالعمل وإذا وجد يصير العمل عقوداً عليهما معلوماً بخلاف البيع فإن الثمن يجب بنفس العقد والمبيع مجتهول والواقع أن الجهالة التي في طرف الأجرة ترفع كما ذكر وأما الجهالة التي في طرف التعيين المستأجرة في نحو قول أجرتك هذه الدار بمائة أو هذه الدار بمائتي قرش فهي ثابتة وتفضي إلى النزاع في تسليم التعيين وتسليمها . إذ المستأجر يريد هذه والمؤجر يريد الأخرى فتتحقق النزاع فيبقى أن لا يصح بدون اشتراط خيار التّعيين (مجمع الألف) ونتائج (الأفكار) . (1) مثلاً لو قيل لكذا خياط إن خطت دقيقتاً فلك مائة وخمسون قرشاً وإن خطت خشناً فلك مائة قرش ، فأى الصورتين عمل له أجزأتها أي إن خطاً الثوب خياطة دقيقة أخذ مائة وخمسين قرشاً وإن خطاً خشناً أخذ مائة قرش فقط وإن لم يخطه على صورة ما فلا يس له أجر مطلقاً

وَيُجْبِرُ عَلَى الْخِيَاطَةِ . وَلَيْسَ طُهُورُ الصُّورَتَيْنِ مَعًا بِالْفِعْلِ
مُمْكِنًا . وَلَكِنْ كَيْفَ يَكُونُ الْحُكْمُ فِيمَا لَوْ خَاطَ قِسْمًا بِصُورَةٍ
وَالْآخَرَ بِصُورَةٍ أُخْرَى ؟ فِي هَذَا الْاِحْتِمَالَاتِ الْآتِيَةِ : 1 - أَنْ يَخِيطَ
دَقِيقًا . 2 - أَنْ يَخِيطَ خَشِنًا . 3 - أَنْ لَا يَخِيطَ مُطْلَقًا . 4 - أَنْ
يَخِيطَ قِسْمًا دَقِيقًا وَقِسْمًا خَشِنًا . 5 - أَنْ يَخِيطَ عَلَى الصُّورَتَيْنِ
مَعًا أَيْضًا . وَقَدْ بُحِثَ فِي هَذِهِ الْاِحْتِمَالَاتِ جَمِيعِهَا وَهَذَا مِثَالُ
لِتَرْدِيدِ الْعَمَلِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا لَوْ قَالَ الْمُسْتَأْجِرُ
لِلْخِيَّاطِ إِنَّ خِطَّتِ الثَّوْبَ بِنَدْفَسِكَ فَلَاكَ مِائَةُ قِرْشٍ وَإِنْ خَاطَهُ
أَحَدُ أَجْرَائِكَ فَلَاكَ خَمْسُونَ قِرْشٍ فَقَطْ . فَإِنْ لَمْ يَخِطْهُ هُوَ وَلَا
أَحَدُ أَجْرَائِهِ أُجْبِرَ عَلَى خِيَاطَتِهِ وَمِنْ الْبَدِيهِ أَنْزَاهُ لَيْسَ
فِي الْإِمْكَانِ أَنْ يَخِيطَ الْخِيَّاطُ وَأَجِيرُهُ الثَّوْبَ مَعًا . وَلَكِنْ
كَيْفَ يَكُونُ الْحُكْمُ لَوْ خَاطَ كُلُّ مَنَّهُمَا